

من غير قربة وصدقة وحذف ذلك كله مالم يحل التمسك فاعله على حرج او يخطط هو
الفا لغيره لاجل النساء والاحرام او لانه في قول ولا يقبل الرجل وحده صاحبه
اي ماله كونه وصحبا كما في قوله وروينا في صحيح البخاري الموات
والا والراثة والودي والبر والسنن ووجه الاستدلال بهذا الخبر
مخاربه فعله في ان شاع وانفسه وسكت عليه ولم ينكره احد منه في ذلك
والذي فعل ذلك افضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم وجميعهم وقد ورد
في الذين فعلوا ذلك افضل الناس وسلف في صحيح البخاري انما لو في عثمان بن عفان
جاء صلى الله عليه وسلم وشكف عن وجهه وقلبه وسكى الحارث بن عوف
وكشف عن وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم اي لشكف لثوب الذي عثته
به عاتقه عند وفاته صلى الله عليه وسلم قوله ثم اكب عليه هذا الرجل الفيلق
الذي خرج عن القبا من ثيابها اعرض فان قاسم الفاضل اذا دخلت عليه الهرة
ان يصير متعبا حتى لم يزد والرمته وهذا انما فعله ان اكب واعرض
متعبا ان عند غيره الهرة حتى لم يلقها على وجهه وعرضه اي اظهره اذا
دخلت عليها الهرة صار الا من قال اليرز في وثالث انما
بكر استسك ما جازم بكه صلى الله عليه وسلم عند شكف عثمان بن عفان
بقوله فاذا رجعت فلا تبكين بائدة واجيبك بانه لبيان الجواز على انه يحل
ان يكون الضطر اربا والديه انما يكون عن الاختيار وهذا الاحتمال المحتمل
عن ريبنا الصواب الذي رضي الله عنه قوله فخرج الباب بوجوه من جواز الاستسك
بفتح حرف الباب من غير سلامه وقد روي ذلك في صحيح البخاري كاسبق في باب
الاستسك وسكت ان يكون قران بالقرع الاستسك وهذا الفرع كان بلطف
كالقرع بالاطراف على ما هو في ادب قوله حتى تودي اي ردايه فكان صلى الله عليه
وسلم مستورا العورة عريا تامر عن ريبنا العورة لجلته استسك الازيد قوله
فانعتقته وقلبه وحذف المصير الحديث قوله عاتقة والله ما اريدت ربا
قبله ولا بعد اي ما لا يند استسك لاجل عريا فاخصرت الكلام لانه
المال فاقاله القاضي عياض في حتمه لانه يكون ردها ليرتفع ربا مثل
ذلك العري وحسن الظن بما قاله القاضي وقال هو الوجه لما شمر مساق
كلامها من راحة الفرح والاستسك بقية وممد واستسك اللقمة بحيث
لم ينكح من تمام التزوي بالواحد حتى جره وكثيرا ما يقع مثل هذا انتهى قوله
بفتح الهمزة لاجل اوهام امالة الاراس او الظاهر بوجوهه وخدمة قال لا اي
فانه في معنى الوكع والسجود من عبادة الله سبحانه وقوله قبله منه اي
بعينه وبفسله قال الاستسك بهن ردها وخرج عن السفر لما روي
من حديث زيد وما في معناه وقوله وبصالحه مطوف على قبله عطف
تفسيره والاشارة في احسن وانتم قوله قال الترمذي في حديث حسن غريب

لا يبرح من حيزه الزهري الامر هذا الوجه انتهى قوله فاما الامر والحسن فتعزم
تقبله اذا كان اجنبيا كما هو موضوع المسئلة كما اشار اليه بقوله اول الفصل
ولا يبرح من حيزه الزهري وحده صاحبه الما تقبل الا في حيزه فقد تقدم في
الفصل قبله وحديثه فاذا كان الفاضل امرو فلا يبرح تقبله ومعاينه من
غير شهوة اذا كانت قربة من والده ومن في معناه من ياتي في الامر ولو لم يات
واما نيات حيزه غالبا فان جاز وتثبت فقوله فيه نط بالملك في الملهة
قبلا ويظهر ان هذا ضبط الامر بان يكون حيا ولو كان المرأة صغيرة لاستهيمت
للرجل والاحرام ليس يتخلف باختلاف الطباع قال الشاعر
ولم في الناس من حسن ولكن الذي اعيش ما بهي القلوب
قوله لا فرق في هذا الا في حيزه الجميع سدا للباب قوله والله هذا الصحيح
عندنا تحريم النظر الى امر الحسن اي الحيز من دينه وان كان الناظر امر
ايضا في النظر عند حيزه في الفسنة بانه يند في رعا كما قاله في الصلاح او مع
الشهوة وضمها في الاحكام كان بانه كالصورة بحيث يند في نفسه
فقايله وبين الملتح حرام اجتماعا وكثير من يقصر على حيزه والى نظره
سلامة من الاثر وليسوا مسلمين منه اما عندنا في الشهوة وعند امر الفسنة
فقال الشيخ المصنف هذا المصنف الصريح والواقع في الشهوة وقدم الفسنة
في المباح التذاتك الاصح المصروف في حيزه في حيا ونفلا حيزه من قوله
ومن اخرون حتى بالغ بعضهم في حيزه لاجل اجتماعه ليس في حيزه وان افهم
قوله لا يقبى بحله مع امر الفسنة اجتماعه الفسنة ما اشار اليه بقوله كالمراة
لكونه في معناه ابقا في الكافي لانه اعظم ثمانية ابد لا يحل حال وانما لم يوسر
بالاحتجاب المشقة في غير التعلم والاسباب لا كذا بوجوب الفسنة المحاجة
وقد ابلغ السلف في التفرقة عنهم ومهمهم الانتساب استسك انهم شرعا ووقع نظر
بعضهم على رد فاعجبه فقال له استاده مني عن فتنى القرآن بعد فتنى
سنة وبشرط الحزم مع امر الفسنة وانفقا الشهوة ان لا يكون الناظر محميا
وكذا لاطاع او صاهر على ما شمل اطلاقهم ولا سدا وان يكون الناظر رجلا
كسب جميع الناظر لان الحسن يتخلف باختلاف الطباع ويفرق بين هذا النوع
فيه اذا شرط للعرف بنا على الاحرام الملاحظة وحده في بان المداغة على
ما تترد به للمالدة وهو منوط بالركب اعتبره هنا على ما قاله في نفسه وهو منوط
على طبعه لا على غيره وانما يقيد بالركب لان الكسافطة وان
المالدة طبعي والركب اتم حيزه النظر لاجل حيزه من الشهوة وفي حيزه فصل
قال ابن حجر في الشهوة وان كانا معه اذ احرام من قوامه الى الرجل
لا يمتنع من فعل المحرم منه واعتبر في ذلك فيما اذا كان في
اعتاق هذا المقام فيستحق حيزه في حيزه فوجود احرامه مع من يلجأ به

لا يبرح